الفصل الأول

الوضع قبل يناير ٢٠١١:

شهور الغليان - مقدمات سائغة لنتائج حالة

لعل كل ناظر مدقق للوضع قبل ثورة يناير ٢٠١١ كان لابد وأن يدرك أن مقدمات أى ثورة قد توافرت بالمجتمع المصرى لتضافر عوامل عدة تتالت على مدى عقود منصرمة وأضحت متكاتفة متعاصرة زمنيا لتكون مقدمات سائغة واقعا تؤدى بحكم اللزوم المنطقى إلى الانتفاضه التى حدثت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ . فالتاريخ يرصد أحداث الثورات الشبيهة وبطريق القياس فى رومانيا مثلا ودول أمريكا اللاتينية حيث يأتى فى صدارة هذه العوامل الزيادة المضطردة فى معدلات الفقر وبشكل كبير حيث يعيش ملايين المواطنين بهذه الدول تحت خط الفقر، ويقترن بذلك انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وجرائم المال العام وانتهاكات حقوق الإنسان بشكل يومى مضطرد رصدته وسجلته المنظمات الحقوقية على مستوى القارتين بأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

فعلى سبيل التمثيل لا الحصر كلنا نذكر أجهزة مخابرات أوروبا الشرقية وعلى رأسها «الستاسى» بألمانيا الشرقية - قبل توحدها بألمانيا الغربية - وما ارتكبته من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان لعقود طويلة كانت محل رصد من المنظمات الحقوقية على مستوى العالم.

ولقد كان رد فعل المجتمع الدولى إزاء انتشار معدلات الفساد بالدول النامية لاسيما أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ودول شمال إفريقيا وغيرها أن سارعت الأمم المتحدة إلى وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى عام (٢٠٠٤) والتى وقعت عليها كثير من بلدان العالم النامى وإن لم تصدق عليها جميعها[1]. وقد صدقت مصر على هذه الاتفاقية فى ٢٠٠٧ وفقا لنص المادة (١٥١) من دستور ١٩٧١، حيث وافق عليها البرلمان المصرى إلا أن النشر بالجريدة الرسمية تراخى لبعض الوقت. والمستقر دستوريا فى دستور ١٩٧١ (م/١٨٨) ودساتير الدول العربية أن نفاذ النصوص التشريعية وسريان أحكامها إنما يبدأ بعد شهر من اليوم التالى لنشرها بالجريدة الرسمية إلا إذا نص التشريع فى صلبه على تاريخ آخر لنفاذ أحكامه كأن ينص مثلا فى مادة من مواده على أن تسرى أحكام هذا القانون من اليوم التالى لنشره بالجريدة الرسمية.

ولقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كآلية دولية جماعية إرتضاها المجتمع الدولى لمجابهة ظاهرة الفساد التى تفشت عالميا بنصوص توسعت فى مواد التجريم والعقاب لكل فعل يمثل شروعا فى أعمال الفساد وجرائم الوظيفة العامة والمال العام بل وإنها زادت على

(١) التصديق Ratification فى دساتير العالم هو إجراء بمقتضاه تقوم الدول بعرض المعاهدات الدولية على برلماناتها للموافقة عليها وإصدار قرار جمهورى أو مرسوم ملكى بها ثم يتم نشرها بالجريدة الرسمية. وتسبغ دساتير الدول العربية على نصوص المعاهدة الدولية قوة القانون الداخلى إلا أن الدستور الفرنسى الصادر فى أكتوبر ١٩٥٨ (المادة/٥٥) يمنح نصوص المعاهدة الدولية قوة تفوق التشريع العادى.

ذلك بأنها جرمت مجرد الأعمال التحضيرية التى تسبق الشروع والتى تعزف تشريعات الدول بمعظم دول العالم عن تجريمها حيث إن الأعمال التحضيرية وفقا للمستقر فى قانون العقوبات الفرنسى والمصرى وقضاء محكمة النقض الفرنسية والمصرية لا ترق إلى مرتبة البدء فى تنفيذ فعل إجرامى ما يقصد ارتكاب جناية أو جنحة إلا أن المشرع الدولى، وهو بصدد صياغة نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بادر وتوسع فى تجريم مجرد الأعمال التحضيرية صونا للمال العام وفرضا لسياج من الحماية الجنائية على الوظيفة العامة لا سيما بدول العالم النامى لمجابهة أى انحراف بها.

وانتشار الفساد بهذه الصورة فى دول العالم النامى وبالأخص مع اقترانة بزيادة معدلات الفقر التى رصدها البنك الدولى بأنها تجاوز الأربعين بالمائة من الشعب المصرى (متوسط الدخل الفردى دولار واحد يوميا) و متوازيا فى ذلك مع أزمة البطالة التى تتفاقم معدلاتها وتزداد يوما تلو الآخر وما ينتج عن ذلك من عواقب سياسية تتمثل فى التطرف الفكرى والاجتماعى تظهر أكثر ما تظهر فى زيادة معدلات الجريمة من العاطلين لاسيما جرائم السرقة والمخدرات والنفس والعرض وخلافه.

فمع انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية، وزيادة معدلات الفقر بشكل ضخم بالإضافة إلى البطالة المتزايدة وآثارها الوخيمه... كل هذه العوامل متضافرة متى توافرت فى أى مجتمع وبشكل يمثل التعاصر الزمنى

لهذه العوامل التي شهدها المجتمع المصرى بل وتفاقمت فى العقدين الأخيرين... هى - ولا شك - مقدمة لأى ثورة وتعد أية انتفاضة ضد النظام الحاكم إبان النظم السياسية التى سقطت فى تونس ومصر واليمن وسوريا - فى القريب - هى إفراز حتمى ونتاج لازم لكل هذه العوامل.

ولعل المشهد السياسى المصرى بعد عام ٢٠٠٥ بدأ يأخذ نمطا أكثر انحرافا نحو إفراز حتمى ومباشر لانتفاضه جماهيرية تفضى إلى ثورة شعبية جامحه ضد كل رموز النظام. فبالإضافة إلى العوامل المتقدمة والتى تكاتفت لأحداث الثورة تواكب معها مشروع التوريث الذى كان ينكره النظام الحاكم حينذاك علنا وإن كان يعد له العدة بتخطيط ممنهج يهدف إلى ولاء كل مؤسسات الدولة لنجل الرئيس السابق حسنى مبارك بحيث إنه فى حالة تنحى الرئيس لأسباب صحية أو وفاته تجرى انتخابات رئاسية وبمؤازرة كل سلطات الدولة يترشح السيد جمال مبارك لينطلق من قاعدة شعبية جماهيرية - غير حقيقية- يصنعها الصندوق الانتخابى أثناء عملية الاقتراع والذى كان يفقد مصداقيته إلى حد كبير لاسيما بعد الانتخابات البرلمانية فى ٢٠١٠.

ولعل النسيج الاجتماعى والسياسى المصرى لكل طوائف الشعب وقواه السياسية والفكرية بل وعلى صعيد المواطن البسيط كانت تأبى هذا المشروع التوريثى الذى كان يمكن استبداله مثلا بمخطط آخر

أكثـر فطنة وحنكـة وكان من الممكن أن يلاقى قبـولا لدى العديد من الطوائف والقوى السياسية بالمجتمع المصرى. فببعض الفطنة والحنكة السياسـية كان على الرئيس السـابق أن يدرك أن السيد جمال مبارك لـن يقدر على أن يسـوس البلاد بكافة أطيافهـا وبالنظر إلى الأخطار المحدقة بها على الدوام سواء من ناحية الأمن الداخلى أم السياسات الخارجيـة مع دول الجوار أو المجتمع الدولى . ولا شـك وأن السـيد جمال مبـارك الذى ينتمـى إلى طبقة المثقفين والتكنوقـراط هو عقلية ذات فكـر مسـتنير إلا إنه يفتقد الكثير ممـا كان يملكه والده الرئيس السابق من الصرامة والحزم فى إدارة البلاد داخليا وخارجيا بالإضافة إلى العامـل الأهم أن الرئيس مبارك كان ممثلا للعسـكرية المصرية فى حكم البلاد فهو ابن القوات المسلحة وقائد القوات الجوية الأسبق وله مالـه من التاريخ الطويل بين قطاعاتها على مدى عقود تجاوز النصف قرن مما يجعل القوات المسلحة وعلى الدوام حامية للنظام، مؤازرة له فى ولاء شـديد تجلى ذلك فى مناسبات عدة منها على سبيل التمثيل لا الحصر أحداث الأمن المركزى فى أواخر الثمانينيات واستعادة الأمن من خلال الجيش فى أقل من ٢٤ سـاعة بعد حظر تجوال فى أنحاء البلاد لفترات قصيرة جدا أعقبها استقرار أمنى يشهد التاريخ فى مصر أن القوات المسلحة ضربت به مثلا للسيطرة الأمنية على البلاد والولاء للرئيس الجالس على كرسى الرئاسة.

كل هذا التاريخ وكون الرئيس مبارك ابن المؤسسة العسكرية التى دانت له بالولاء لعقود كان يفتقر إليه السيد جمال مبارك بل إن العديد من القادة العسكريين كانوا يستنكرون فى داخلهم – دون قدرة على التصريح حينذاك – مشروع التوريث الذى بدا واضحا للجميع لاسيما بعد التعديلات الدستورية فى عام ٢٠٠٧ وتعديل المادة (٧٦) من الدستور كإطار دستورى ممنهج يضفى الشرعية الدستورية على الرئيس المقبل الذى أعدت من أجله هذه المادة.

وبقطع النظر عن أن جمال مبارك الذى ينتمى لطائفة التكنوقراط كان فى نظر البعض – لاسيما حكومة الأقلية (الأوليجارشيه) – يمثل تحولا فى قيادة البلاد لتنحى منحى جديدا بعيدا عن الحكم العسكرى وقد اصطف حوله صفوة العقول المفكرة بالبلاد فى مختلف التخصصات إلا أن تكتل كبار رجال الأعمال حول مؤسسة الرئاسة والوشائج الراسخة بين السلطة ممثلة فى رئيس الدولة ونجليه من ناحية وطبقة معينة من كبار رجال الأعمال بدأت تشكل خطرا على مصداقية نظام الحكم لدى الشارع السياسى المصرى بل وأن الصورة التى ارتسمت فى ذهن المواطن المصرى عن حكومة الأوليجارشيه والتى ظهر بها نجوم المجتمع من كبار رجال الأعمال الذين وإن كان لهم دور فاعل فى زيادة الاستثمارات والمشروعات الضخمة لخلق فرص عمل وحل أزمة البطالة، وزيادة الصادرات قدر الإمكان لضبط ميزان المدفوعات وسعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات

الأجنبيـــة وخلاف ذلك مـــن عوامل التنميـــة إلا أن الكثير من الأطياف السياسية والفكرية بل والمواطن البسيط رصد – ولاشك – التباين الشديد فـــى الثـــروات فى المجتمع المصـــرى حيث تتزايد ثـــروات أقلية تحيط بالنظام الحاكم (الاوليجارشـــيه) بشـــكل ضخم وسريع وفى المقابل تصل معـــدلات الفقـــر المعلنة من البنك الدولى إلى أن أكثر من أربعين بالمائة من الشـــعب المصرى تحت خط الفقر بمتوسط دخل دولار واحد يوميا للفرد الواحد أى إن ما يقارب نصف الشـــعب المصرى لا يســـتطيع أن يقتات يوميا مقابل التزايد الكبير فى ثروات أقلية أخرى بصورة استفزت مشاعر الأغلبية الكادحة التى وصلت إلى أعلى نقطة فى مستوى الفقر فى عصر الجمهورية الأولى منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لاسيما قاطنو المقابر والعشوائيات والكثير من الأحياء والمدن والقرى التى لا تصلها مياه الشـــرب وشبكات الصـــرف الصحى وخلاف ذلك من أساســـيات الحياه الآدمية مع غياب يكاد يكون كاملا للخدمات الصحية والتعليمية للمواطن البسيط.

ونعود لنعزز منظورا مهما فى هذا العرض السردى التحليلى لمقدمات ثورة ٢٠١١ حيث جاءت التعديلات الدســـتورية عام ٢٠٠٧ وإن كانت قد أخرجت دستور ١٩٧١ من عباءة الأفكار الماركسية وهو اتجاه محمود لتمكن البلاد من اســـتمرار الســـير فى مشـــروعات الإصـــلاح الاقتصادى التى بدأت فيها منذ عهد الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء الاســـبق وبرامج الخصخصة التى أنقذتها المحكمة الدستورية العليا حينما قضت

بدستورية قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وأنقذت مسيرة الخصخصة من الانهيار – فيما لو كان قد قضى بعدم دستورية تشريعات الخصخصة – إلا أن المحكمة الدستورية العليا فى قضاء مستنير فى مطلع تسعينيات القرن المنصرم أقرت دستورية تشريعات الخصخصة وتحرير إدارة هياكل وشركات القطاع العام.

وليس من شك فى أن تعديل المادة (٧٦) من الدستور والتى جاءت بتعديلات ٢٠٠٧ وإلغاء الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية رسمت فى ذهن الصفوة المثقفة أو ما يعرف بالنخبة فى المجتمع المصرى معالم مشروع التوريث بشكل يقينى بل وفى ذهن المواطن البسيط كذلك المتوسط ومحدود الثقافة بشكل بات معه راسخا فى وجدان المواطن المصرى أن الرئيس المقبل الذى سيخلف الرئيس مبارك معروف سلفا يضاف إلى ذلك الصورة التى ارتسمت فى ذهن الملايين من البسطاء لسيطرة رجال الأعمال على الحكم وتزايد ثرواتهم بشكل ضخم ومضطرد يقابله تزايد فقر الملايين وزيادة معدلات البطالة وزيادة الفساد فى القطاع الحكومى لمؤازرة رجال الأعمال من الأقلية الثرية ثراءً متزايدا مما يقطع فى ذهن الملايين الثائرة أنهم وإزاء هذا التباين الرهيب فى الثروات ينقادون من فقر إلى فقر ومن بطالة إلى زيادة فى معدل الجريمة لا سيما فى بعض المحافظات الفقيرة فى صعيد مصر وسيناء المتضررة دائما وشعور أبنائها

بانعزالهم عن النسيج الوطنى المصرى وأهل النوبة ونزعاتهم الانفصالية لعدم اكتراث الحكومة بمتطلباتهم الأساسية ويتواكب مع ذلك محاولة زرع الفتنة الطائفية بين مسلمى مصر وأقباطها والتى وإن كانت دائما تبوء بالفشل إلا إنه إذا نظرنا للمسألة بمنظور أكثر عمقا وتدقيقا فإن الحوادث القروية الطائفية وإن كانت تبدأ فردية فإنه ومع مرور الوقت، وتزايد تلك الأحداث الإجرامية بين المسلمين والأقباط فإننا سنجد بعد عقدين من الزمان ومع تكرار الأحداث موروثا ثقافيا من الكراهية بين شطرى الأمة هو نتاج لهذه الأحداث الإجرامية الطائفية المتتالية التى من الخطورة استمرارها وتكرارها وتواترها وإلا تولد لدى طوائف الشعب بعد عقدين من الزمان أو يزيد قليلا شعورًا بالانقسام بين مسلميها وأقباطها وهو الأمر الوحيد أو الذريعة الوحيدة التى يمكن النفاذ منها إلى الوحدة الوطنية لهذا الشعب وغرس بذور الفتنة بل والأخطر من ذلك الأثر المترتب عليها الذى قد يقود إلى الانقسام!!

فهل يؤدى هذا الطرح الفكرى حال حدوثه – لاقدر الله – إلى سايكس بيكو جديدة؟؟

إن إجابة هذا السؤال هى الأهم الآن إزاء ما تقدم من نظر بحسبان أن وحدة البلاد – ليس مصر فحسب – هى أمر حتمى تمليه الاعتبارات التاريخية وغيرها منذ قدماء المصريين. فكما أسلفنا وقبل ١٩٥٦ كانت دولة مصر والسودان التى صارت الآن ثلاث دول هى مصر، والسودان

الشمالى ، ودولة جنوب السودان ، وذلك خير دليل على أن مشروع التقسيم أمر مطروح ليس لمصر فحسب بل وعلى صعيد دول أخرى كثيرة مثل العراق ، ليبيا ، بل والعديد من الدول الخليجية كالسعودية مثلا التى قد يقترح البعض تخصيص دوله دينية على غرار الفاتيكان للمقدسات الدينية بمكة والمدينة ، وفصل شمال السعودية عن جنوبها ، وتصورات كثيرة مطروحة للتقسيم ليضحى العالم العربى فى صورة دويلات صغيرة تعيدنا بالذاكرة إلى سايكس بيكو فى مطلع القرن المنصرم.

ولعل هذا المنظور شديد الخطورة على وحدة الأمة العربية وسلامة أراضيها ، بل إنه أخطر ما واجهت الأمة العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وما تلاها من تداعيات التقسيم إلى مستعمرات بريطانية وفرنسية.

• • •

ولئن كان عصر الجمهورية الأولى منذ يوليه ١٩٥٢ وحتى يناير ٢٠١١ وإن كان تحت مظلة الحكم العسكرى إلا أن وحدة الدول العربية وخطر الانقسام لم يكن واردا حيث أحكمت القيادات السياسية فى عصر الجمهورية الأولى قبضتها على البلاد فى ظل من مؤازرة المؤسسة العسكرية المتمثلة فى القوات المسلحة ولا يخفى ما لهذه المؤسسة ذات التاريخ الطويل من دور فاعل فى حماية الوطن وسلامة أراضيه داخليا وخارجيا ويتوازى مع ذلك فكرة الولاء التى هى ركن أصيل فى العسكرية

المصريـــة وهى فكرة نفســية ذات موروث ثقافى تاريخى فى العســكرية المصرية يمثل الولاء للوطن بداءة ذى بدء ثم الولاء للقائد فى إطار نفســى ذهنــى متوارث تختلج به صدور العســكريين منذ نعومــة أظافرهم وهم طلبــة بالكليــة الحربية لا يتجاوز عمرهم العشــرين عاما وحتى بلوغهم أعلى درجات الترقى فى محافل الجيش المصرى كقادة للأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة وأعضاء بالمجلس العسكرى مرورا بكل الرتب العسكرية التــى يتدرج بها الضابط المصــرى أو الجندى فى جميع طوائف الجيش المصرى.

ففكرة الولاء بهذه المثابة هى حالة نفســية ذهنية راسخة فى وجدان ضبــاط وجنود القــوات المســلحة متوارثة فى تاريخ العســكرية المصرية منــذ قــرون طويلة وهذه الفكرة فى إطار من الشــخصية المصرية والثقافة Culture الســائدة فــى المجتمع المصرى التى تعلى من قيم الشــهامة والنخــوة والمواقــف البطوليــة كل هذه الأفكار ممتزجــة ومتضافرة هى الأســاس لفكرة الولاء فى إطار الثقافة Culture العســكرية بل والثقافة الســائدة فى المجتمــع المصرى بصفة عامة التى تنظــر للجيش المصرى على أنهم حماة هذا الوطن . ويضيف الجيش إليها فى عصر الجمهورية الأولى ومنذ يوليو ١٩٥٢ أن الجيش المصرى مهمتة حماية الوطن وسلامة أراضية وهو أيضا حامى الســلطة السياســية التى خرجت قياداتها من عباءته اســتنادا إلى فكرة الولاء للقائد والوطن والتى تنافى فكرة التخلى

والخسة وتتناقض معها بالكلية بحسبان أن الفكرتين الأخيرتين تتنافيان مع عقائد القوات المسلحة الراسخة من البطولة والفداء والولاء بالروح للوطن والقائد ومع الموروث الثقافى الاجتماعى المصرى من إعلاء قيم الشهامة والمؤازرة والنخوة والولاء.

وليس من شك أن محل دراسة فكرة الولاء للوطن والقائد التى تختلج بها نفوس العسكريين قادةً وضباطا وجنودا وخلافه – وتعلى نبل مقاصد ومرامى هذه الفكرة بالأساس – هو الدراسات النفسية التى تؤصل كيفية غرس هذه العقيدة فى نفوس العسكريين ونموها على مر العصور وثباتها فى الجندية المصرية ذات الأصول الراسخة.

إلا أن وعلى الرغم من ثبات مفهوم فكرة الولاء فى الجندية المصرية فإن موقف القوات المسلحة فى ثورة يناير ٢٠١١ جاء مغايرا خلافا للتوقعات حيث كان مشرفا عندما رفضت القوات المسلحة الصدام مع الشعب وأعلنت الشرعية الثورية وغلبت إرادة الجماهير الثائرة مؤازرة لثورة الغضب.

• • •

ولقد جاءت الانتخابات البرلمانية فى عام ٢٠١٠، بعد إلغاء الإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية بالتعديلات الدستورية ٢٠٠٧، وما شاب هذه الانتخابات من مطاعن ونقد ورفض شعبى جماهيرى كبير، – حيث جاءت هذه الانتخابات بمثابة القشة التى قصمت ظهر

البعـير، فكأن التعديلات الدسـتورية عـام ٢٠٠٧ والتعاصر الزمنى فى الأحـداث الملاصقة القريبة بانتخابات مجلس الشـعب ٢٠١٠ كحدثين متلازمين متتاليين مرتبطين ارتباط السبب بالنتيجة، كأن هذين الحدثين المتلازمين هما تمهيد لازم – كما رسـخ فى أذهان الشعب المصرى سواء النخبة أم متوسـطى الثقافة والبسـطاء – لمشـروع التوريث أو «بروفة» لما سـيتم الاقتراع عليه إذا ما حدثت انتخابات رئاسـية وشـيكة عقب ذلـك بأعـوام قليلة مما أدخل فى روع العامة أن تنفيذ وإخراج مشـروع التوريث بات وشيكًا بل وسيتم بنفس السيناريو والإخراج الذى تمت به الانتخابات البرلمانية .

والسـيناريو الذى تمت به الانتخابات البرلمانية فى ٢٠١٠ لاسيما مع اقتران ذلك بإلغاء الإشراف القضائى الكامل بالتعديلات الدستورية عـام ٢٠٠٧، وما جاء بالتعديـلات الأخيرة من صياغة جديدة للمادة (٧٦) مـن الدسـتور نقترب من افتقارهـا لصفة العموميـة والتجريد اللذين تتصف بهما القاعدة القانونية دسـتورية كانت أم تشـريعية ، ويحسـبان أن العمومية والتجريد هما المعيار الموضوعى لسـن القاعدة القانونيـة وافتقار الأخيرة إلى صفتـى العمومية والتجريد يجعلها إنما اسـتنت لإلباسها وإسباغ أوصافها على أشخاص معينين بذواتهم وهو ما يتنافى مع المعيار الموضوعى لسن القاعدة الدستورية بل والتشريعية على حد سواء.

ولعل التوعية الشعبية الجماهيرية الشاملة التى تمت من خلال وسيلتين هما إفراز حتمى للعولمة الثقافية Cultural Globalization ، وهما الإعلام المرئى بصفة عامة والصحافة المستقلة على وجه الخصوص من جانب، وثورة التكنولوجيا المتمثلة فى استعمال شبكة الانترنت ووسائل ومواقع التواصل الاجتماعى من خلال الكمبيوتر كالتواصل عن طريق الـ Facebook وغيره من مواقع التواصل الاجتماعى بطريقة جماعية وفورية.

فأولا الإعلام المرئى الذى يلعب دورا فاعلا وخطيرا فى إلهاب مشاعر الجماهير لاسيما البرامج المسائية اليومية التى يطلق عليها البعض برامج Talk Show وهى تمثل الحصاد الإخبارى اليومى والأسبوعى بالإضافة إلى لقاءات فى الأغلب الأعم مع النخبة من مثقفى مصر وفى مرات قليلة مع المواطنين من الطبقات المتوسطة والفقيرة، إلا إنه لا يمكن إنكار ما لعبته هذه البرامج من دور مهم فى إبراز المشاكل الحياتية اليومية للمواطن المصرى والتى تتصل بأساسيات الحياة وليس بالكماليات بطبيعة الحال فى دولة من دول العالم النامى يقطنها حوالى خمسة وثمانون مليون مواطن يستوردون معظم غذائهم من خارج البلاد، ويقترب نصف عدد السكان من أن يكون تحت خط الفقر بحسب إحصاءات البنك الدولى فكانت هذه البرامج اليومية على العديد من الفضائيات الخاصة بالأكثر وبعض قنوات التلفاز الحكومى ضوءا مسلطا على المشكلات

الجوهرية فى المجتمع المصرى كالعشوائيات، وسكان المقابر، والمناطق المحرومة من مياه الشرب، والمناطق المحرومة من شبكات الصرف الصحى، وانخفاض بل وانهيار العملية التعليمية فى كافة مراحلها فى كل محافظات الجمهورية، والتدنى الشديد فى مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطن الذى لا يقوى على العلاج بالمستشفيات الخاصة والذى يؤدى الخطأ فى العمليات العلاجية فى أحيان ليست بالقليلة إلى وفيات عديدة فضلا عن كل ما تقدم ظهور إنماط سلوكية إجرامية جديدة لم يعرفها المجتمع المصرى من قبل وهى – ولا شك – نتائج العامل الاقتصادى وارتفاع معدلات الفقر بحسب أن المستقر فى علم الإجرام الذى يعنى بالعوامل المسببة للجريمة أن العامل الاقتصادى هو العامل الأبرز والأهم المسبب مباشرة للجريمة لاسيما فى مجتمعات الدول النامية ويأتى من العوامل المهمة كذلك انخفاض مستوى التعليم بحسبان أن التعليم عادة ما يكون عاملا مانعا لحدوث الجريمة فى أحيان ليست بالقليلة.

ولقد كان تسليط الضوء على هذه المشكلات وغيرها من العديد من القنوات الفضائية ذات القبول لدى مختلف فئات وطبقات وطوائف الشعب وبشكل يومى ولسنوات عاملا أكيدا فى انخفاض مستوى الرضاء لدى المواطن المصرى بصفة عامة عن القيادة السياسية بل والإحساس بالسخط إزاء النخبة الحاكمة التى تتمثل فى حكومة الاوليجارشيه

وطبقة رجال الأعمال المحيطة وزواج المال بالسلطة الذى تمخض عن حكومة الاوليجارشيه التى ولاشك تشعر المواطن البسيط محدود الإمكانات المادية بالسخط والإحباط بل واليأس من إمكانية تحسين أحواله المعيشية مع تزايد معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمل لديه فى مستقبل أفضل تتحقق فيه بعض آماله فى أساسيات الحياة الكريمة وليست الكماليات.

هذا التباين الكبير فى الثروات والإمكانات وحالة الإحباط العامة لدى جموع الشعب وعدم الرضا واليأس من تحقيق مستقبل أفضل مع تسليط الضوء إعلاميا بصورة يومية على هذه المشكلات وتسليط الضوء على وقائع الفساد المنسوبة لكبار المسئولين بطريقة متواترة ومضطردة بوسائل الإعلام أو الصحافة تؤكد أن ما رسخ فى وجدان المواطن المصرى هو أن هناك نهبا منظما لموارد البلاد تظفر به أقلية وتنعم بالرخاء ورغد العيش بينما أغلبية الشعب لاتجد رغيفا آدميا من الخبز يلبى أساسيات الحياة أو مياه شرب نظيفة أو صرف صحى ... ونتحدث هنا عن الأساسيات وليس الكماليات.

وسواء كان هذا الإحساس صحيحا بالكلية أم كان فى شق منه صحيحا وفى شق منه مبالغا فيه – بحسبان أن الكثير من أبناء الشعب قليل الإنتاج يبحث دائما عن الوظيفة الحكومية وينتظر راتبا حكوميا شهريا دون عمل وهذه هى البطالة المقنعة فى الجهاز الحكومى بالدولة – وسواء

كان ذلك صحيحا تماما أم به قدر من المبالغة إلا أن ذلك الشعور بالسخط واليأس وعدم الرضاء وعدم الإشباع هو وقود الرغبة الكامنة فى نفوس الجماهير للقيام بالثورة والرغبة فى التغيير. فهذه الدوافع والمقدمات هى بالقطع مقدمات سائغة لنتائج جاءت حالة ومباشرة بعد سنوات متتالية من الغليان.

وجاء فى طليعة الثورة شباب الثورة الذين أخذوا بناصية التكنولوجيا الحديثة فعبر مواقع التواصل الاجتماعى مثل Face book وغيرها بدأت التكتلات الشبابية بقصد التجمع والثورة لتفريغ حالة الغضب والغليان التى تجيش بوجدان الشعب الثائر.

والغريب فى الأمر أن أبناء هذه الطبقة التى تتواصل اجتماعيا عبر شبكات الانترنت هى من الطبقة التى نالت حظا من التعليم بل وإن بعضها لم يلق شظف العيش الذى لاقاه ملايين من أبناء هذا الشعب دون مسكن آدمى تتوفر به أساسيات الحياة أو تعليم مناسب أو خدمة صحية ولو فى المستوى المتوسط بل إن الملايين الثائرة جاءت من كافة طبقات الشعب الذى عانى معظمه من فقدانه لأساسيات الحياة الآدمية الكريمة وكان فى طليعته الشباب المثقف الذى لم ينل من الثورة أى مغنم سوى إسقاط النظام السابق ولم يكن لديه قائد للثورة أو أجندة تمثل أهداف الثورة كما كان الحال مثلا فى مبادئ وأهداف ثورة يوليو ١٩٥٢ مع بدء عصر الجمهورية الأولى، فوجد شباب الثورة نفسه بعد إسقاط

النظـام خالى الوفاض صفر اليدين لا يسـتطيع التحـرك المنظم المنهج المبنى على أهداف للثورة وخريطة للطريق ذات تسلسـل زمنى لإحداث التغيير المنشـود Chronology فالثـورة بلا قائد وبلا زعيم وبلا أهداف Agenda.

• • •

ولعـل الحاجـة الملحـة إلى خارطـة طريـق ذات تسلسـل زمنـى Chronology وعـدم وجودها منذ يناير ٢٠١١ وحتى هذه اللحظات فـى النصف الثانى من عام ٢٠١٢ هى سـبب التخبط على السـاحتين السياسية و التشريعية فعلى سبيل المثال صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب نتيجة عدم دستورية المراسيم بقوانين الصادرة عن المجلس العسكرى والتى كانت يتعين أن يسبقها وضع دستور جديد متكامل كوثيقة دسـتورية كاملة تعد نقطة بداية تصاغ فى ضوئها وعلى هدى من أحكامها قوانين الانتخابات كقانون مباشـرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشـعب وقانون مجلس الشـورى (إذا استقر الرأى على إبقائه) بحيث يمكن ضم القوانين الثلاثة فى تشـريع واحد جامع لكافة الأحكام المتعلقة بالعملية الانتخابية للانتخابات البرلمانية تلافيا للتعارض والتضارب حيث تم تعديل هذه التشريعات الثلاثة على وجه الخصوص عشـرات المرات لا سـيما وأن قانون مباشـرة الحقوق السياسـية يرجع إلى منتصـف القرن الماضى فى نشـأته وصدوره ونفـاذ أحكامه وقد صار

مهترئـا بعد إدخال العديد من التعديلات التشـريعية عليه طيلة العقود المنصرمة، فجمع شـتات التشـريعات الثلاثة سـالفة الذكر فى تشريع جامـع متجانس Coherent Legislation فى إطار دسـتور جديد هو نقطة البداية لأى تحول ديمقراطى ومرحلة انتقالية ليكون هذا التشـريع مانعا لأية مفاجآت Unpredictability للشارع السياسى المصرى كحل مجلس الشـعب عن طريق القضاء الدستورى وماقد يستتبع معه الأمر من حل مجلس الشورى كذلك عن طريق القضاء الدستورى وهو الأمر المتوقع فـى المحافل القانونية بحيث إننا نعـود من جديد إلى نقطة البداية مع بداية الانتخابات البرلمانية فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ لإعادتها مرة أخرى.

والسؤال المهم هو كيف يوجد المخلوق قبل الخالق؟

كيـف توجد قوانين مباشـرة الحقوق السياسـية ومجلس الشـعب والشـورى والانتخابات الرئاسية قبل الدسـتور خالقها ومحدد سلطات الدولة والايديولوجية السياسـية السـائدة وما إذا كانت سـتكون نظاما برلمانيـا كالنظام البريطانى مثلا أم رئاسـيا كالنظام الأمريكى الرئاسـى أم مزدوجا يقترب من النظام الفرنسـى الذى يقره دسـتور الجمهورية الخامسة الذى وضعه شارل ديجول فى ٤ أكتوبر ١٩٥٨ فجاء مزيجا من النظام الرئاسى المتشرب بروح النظام البرلمانى.

كيف توجد سـلطات الدولة قبل خالق هذه السـلطات وهو الدستور مانحها اختصاصاتها ومنظما طرائق وأساليب ممارستها ومحددا الخطوط

اللازمة للفصل بينهما، ولازما لبيان نواميس إدارة الدولة وأساليب الرقابة المتبادلة بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية دون افتئات من سلطة على الأخرى،.... فالرقابة المتبادلة لا تمارس إلا بنصوص دستورية كحق السلطة التنفيذية فى حل البرلمان وحق البرلمان فى سحب الثقة من الحكومة والرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية (عن طريق مجلس الدولة) و الرقابة القضائية على أعمال السلطة التشريعية عن طريق المحكمة الدستورية العليا... كل هذه الطرائق والأساليب من الرقابة المتبادلة لا تكون ولا توجد ولا يمكن ممارستها إلا بنصوص دستورية.. ذلك كله فى إطار مبدأ دستورى مهم تقرره كافة دساتير العالم وهو مبدأ الفصل بين السلطات بحيث تتم ممارسة أساليب الرقابة المتبادلة دون إفتئات من سلطة على أخرى.

• • •

ولقد بدأت الثورة فى يناير ٢٠١١ بلا أجندة أو أهداف أو مبادئ أو خارطة طريق ذات تسلسل زمنى Chronology تبدأ بوضع دستور كامل وجديد ثم يعلن على جماهير الشعب فى الإعلام المقروء والمسموع والمرئى ثم انتخابات مجلس الشعب ثم الشورى (إذا رئى الإبقاء عليه) والانتخابات الرئاسية لرئيس الدولة وتحدد مسار التحول الديمقراطى بدقة ووفقا لخطوات مرسومة متسلسلة تسلسلا منهجيًا ومنطقيا وزمنيا، بحيث تؤدى كل خطوة الى الخطوة التالية لها ويكون التحول الديمقراطى

له منهجية ضابطة منظمة تقوم على أسس دستورية على هدى من أحكام الدستور الجديد الذى هو نقطة البداية ولا مناص من أن نبدأ بالدستور ثم يتلو ذلك الخطوات اللاحقة من انتخابات برلمانية ورئاسية وخلافه.

فلقد وجد الثوار أنفسهم بلا هدف أو غاية أو طريق مرسوم بعد تنحى الرئيس السابق مبارك فى فبراير ٢٠١١ وفوجئوا بأنه لا توجد أهداف Agenda أو منهجية Methodology أو خارطة طريق أو حتى أهداف ومبادئ للمرحلة المقبلة؟؟

لقد نادى الثوار بشعاراتهم التى هى مظلمة يهتفون بها وهى «عيش، حرية ،عدالة اجتماعية.....» لكن ماذا بعد .؟؟ لعل الكثير منهم لا يدرى ماهى الخطوات التالية، إلا إنه – وبحق – كانت المقدمات السائغة سببا مباشرا ومؤديا لنتائج حالة.